

مجلة التمالية

العدد 13 - يونيو 2010

ملف

الاقتصاد الوطني و الأزمة المالية العالمية

مستجدات

- الاجتماع الحادي عشر للجنة اليقظة الإستراتيجية
- تسمية المدراء العامون والمدراء الجدد بوزارة الاقتصاد والمالية
- الخدمات الاجتماعية بوزارة الاقتصاد والمالية بين التجربة وآفاق المؤسسة

معطيات

- تطور أهم مؤشرات المالية العمومية بين 1990-2008

الفهرس

3

افتتاحية

4 الاقتصاد الوطني و الأزمة المالية العالمية

7 المغرب في مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية : التدابير المتخذة والحصيلة

10 لجنة تتبع استثمارات المنشآت العامة أداة أخرى لمواجهة الأزمة المالية العالمية

ملف

مستجدات

12 الاجتماع الحادي عشر للجنة اليقظة الإستراتيجية

13 الخدمات الاجتماعية بوزارة الاقتصاد والمالية بين التجربة وآفاق المؤسسة

15 تسمية المدراء العامون والمدراء الجدد بوزارة الاقتصاد والمالية

خدمات

أداء المعاشات للمحاليين الجدد على التقاعد في متم شهر دجنبر 2009 من

16 دون انقطاع في الدخل

معطيات

17 تطور أهم مؤشرات المالية العمومية بين 2008-1990



المالية

مجلة وزارة الاقتصاد والمالية

مدير المجلة : حميد الشعيبي، مدير الشؤون الإدارية والعمامة

مديرة التحرير : نعيمة مزيان بلنقيه، نائبة مدير الشؤون الإدارية والعمامة

رئيس التحرير :

هيئة التحرير : فتيحة الشادلي، كريم ابن يعقوب

لجنة النشر : ممثلو مديريات الوزارة والهيئات التابعة

التصميم الإشاري : عبد الصمد بنار

الطبع :

مديرية الشؤون الإدارية والعمامة

شارع محمد الخامس، الحي الإداري
شالة - الرباط

الهاتف : 29 / 25 72 67 37 05 (212)

الفاكس : 26 67 37 05 (212)

افتتاحية

تعتبر الأزمة المالية والاقتصادية التي هزت الولايات المتحدة الأمريكية في غشت من سنة 2007، واحدة من أقسى الأزمات التي عرفها التاريخ الاقتصادي المعاصر.

هذه الأزمة التي نتج عنها ركود اقتصادي كبير، دفعت بحكومات وأبنك مركزية إلى اتخاذ جملة من القرارات والتدابير للحد من آثارها.

وتختلف التدابير المتخذة حسب درجة اندماج كل دولة في الاقتصاد العالمي وبنيتها الاقتصادية وصلابة نظامه المالي.

في المغرب، لم تبدأ آثار الأزمة في الظهور إلا خلال الفصل الرابع من سنة 2008، حيث همت قطاعات النسيج والألبسة والجلد وصناعة السيارات وصناعة الإلكترونيك والسياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

ولمقاربة هذه الأزمة، وقياس نتائجها على الاقتصاد المغربي والتدابير المتخذة لمواجهةها، فقد خصصنا ملف هذا العدد للأزمة وللإجراءات التي اتخذت من طرف الحكومة المغربية لتفادي إنعكاساتها على الاقتصاد الوطني.

وتناول ركن «مستجدات» -الذي يستعرض في العادة الأنشطة الوزارية وأنشطة مديريات الوزارة- الاجتماع الحادي عشر للجنة اليقظة الاستراتيجية وكذا أعمال الندوة الوطنية حول مؤسسة العمل الاجتماعي بوزارة الاقتصاد والمالية، بالإضافة لحدث تسمية المسؤولين الجدد بالوزارة.

أما ركن «خدمات» لهذا العدد، فقد تناول أداء المعاشات للمحاليين الجدد على التقاعد.

وتطرق ركن «معطيات» لتطور مؤشرات المالية العمومية بين 1990-2008، من خلال تحليل المالية العمومية لنفس الفترة، الذي قامت به مديرية الدراسات والتوقعات المالية.

الاقتصاد الوطني و الأزمة المالية العالمية

أثار متفاوتة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية سجلت على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والمالية بالمغرب. وإذا كان الأثر على القطاع البنكي ضعيفا، فإنه تم تسجيل انعكاسات متفاوتة في قطاعات اقتصادية أخرى من بينها تحويلات المغاربة بالخارج وصناعة النسيج وصناعة السيارات... وهو ما جعل الحكومة المغربية تتخذ جملة من التدابير الوقائية للحد من انعكاسات الأزمة.

غير أن الآثار الشديدة التي أحقتها الأزمة المالية والاقتصادية الحالية بالأسواق العالمية، واكبتها أيضا إجراءات غير مسبوقة في سرعتها وطبيعتها وحجمها، حيث اتخذت الحكومات والبنك المركزي في الدول المتقدمة سياسات ماكرو اقتصادية ومالية هدفت إلى دعم استقرار النظام المالي وتحفيز الطلب العالمي. هذه الإجراءات ساعدت في تبيد المخاوف من تحول الركود إلى كساد اقتصادي، كما سمحت للاقتصاد العالمي بتسجيل بعض الانتعاش منذ منتصف سنة 2009.

الأزمة المالية العالمية و الاقتصاد الوطني

انتقلت آثار الأزمة المالية إلى الأسواق العالمية عبر قنوات مختلفة و متعددة و مرتبطة أساسا بدرجة اندماج الدول في الاقتصاد العالمي و بنياتها الاقتصادية و كذا مدى صلابتها نظامها المالي. وهكذا فانتقال آثار الأزمة إلى الاقتصاد الوطني تم بطريقة غير مباشرة، حيث أبان النظام المالي المغربي عن قدرة كبيرة على مواجهة انعكاسات الأزمة، فيما لم يتأثر الاقتصاد الوطني إلا بعد مرور سنة كاملة على ظهورها أي أواخر سنة 2008.

• انعكاسات محدودة على القطاع البنكي الوطني

تمكن القطاع المالي والبنكي الوطني من مواجهة انعكاسات أزمة الرهون العقارية والاضطرابات المالية في الأسواق الدولية

بعد فترة طويلة من النمو المضطرب، يمر الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة بمرحلة صعبة تميزت باضطرابات متتالية لم يشهدها منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في سنة 1929. وقد اقتصر هذه الاختلالات في بداية الأمر على أزمة الرهون العقارية التي طفت على السطح في غشت 2007، بعد أن تعذر على فئة محدودة من المقترضين الأمريكيين ذوي الدخل المحدود وغير المنتظم، الوفاء بالتزاماتهم اتجاه المؤسسات البنكية والشركات المالية المختصة في الرهون العقارية. التطور المتسارع للابتكار المالي في محيط دولي معوم و مطبوع بتراكم اللاتوازن بين اقتصاديات ذات عجز مزمن و اقتصاديات ذات فائض كبير ومتزايد، ساهم في تعميق الاختلالات المحدودة والاعلان عن إفلاس العديد من المؤسسات المالية وعن تكبد مؤسسات أخرى خسائر كبيرة، مكرسا بذلك حالة التردد و جو عدم الثقة في الأسواق المالية ومؤديا بالتالي إلى شلل في الأسواق النقدية وانهيار في أهم البورصات العالمية، كتنويع لمسلسل «تصدير» هذه الاختلالات إلى دول وقطاعات أخرى (بعد أن كانت أزمة الرهون العقارية تقتصر في البداية على الولايات المتحدة الأمريكية)، قبل أن تتحول إلى حالة ركود اقتصادي غير مسبوق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في البلدان المتقدمة، وحالة تباطؤ ملحوظ في النشاط الاقتصادي في الدول النامية.

كما أن انخفاض الأسعار على المستوى الدولي منذ منتصف 2008، من جهة أخرى، أثر سلباً على مداخيل الفوسفاط.

أما على المستوى المالي، فقد تم تسجيل انخفاض تدفق الأموال الخارجية كتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ومداخيل السياحة والاستثمارات الخارجية، وذلك ارتباطاً بارتفاع البطالة وتراجع النمو والدخول في الاقتصاديات المتقدمة المتأثرة من الأزمة المالية.

وقد انعكست هذه العوامل مجتمعة على ميزان الأداءات وعلى النمو و سوق الشغل في القطاعات غير الفلاحية، وخاصة القطاعات الاقتصادية ذات النشاط المرتبط بالطلب الخارجي، وهو ما دفع بالحكومة المغربية لانتهاج سياسة متعددة الجوانب لمواجهة الأزمة.

• الحكومة المغربية في مواجهة الأزمة

سارعت الحكومة المغربية إلى وضع مقارنة تعتمد على التدرج والاستباق وكذا على التشاور والشراكة مع القطاع الخاص لمواجهة آثارها.

وهكذا، أعطى قانون المالية لسنة 2009 الأولوية لدعم الطلب الداخلي لتأمين وتحسين أداء الاقتصاد الوطني من آثار الانخفاض المحتمل للطلب الخارجي. وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بالارتفاع المهم للاستثمار العمومي وكذا بالجهود التي قامت بها الحكومة إن على مستوى تحسين الدخل أو على مستوى دعم الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين. وقد دعمت الحكومة هذا التوجه سنة 2010.

على المستوى المؤسسي تم إحداث لجنة لليقظة الإستراتيجية برئاسة وزير الاقتصاد والمالية وعضوية وزراء القطاعات الحكومية المعنية ووالي بنك المغرب ورئيس المكتب الشريف للفوسفاط وممثلي القطاع البنكي والمقاولات المغربيين.

وقد اتخذت هذه اللجنة جملة من التدابير الإستباقية لدعم بعض القطاعات الحيوية وخاصة قطاع النسيج والجلد وأجزاء السيارات (تفاصيل هذه الإجراءات في المقال التالي بالصفحة رقم 7).

وقد عقدت لجنة اليقظة الإستراتيجية إلى حد الآن إحدى عشر اجتماعات كان آخرها يوم 23 يونيو 2010. (انظر تغطية لأعمال هذا الاجتماع في ركن «مستجدات»).

بفضل توفره على مقومات صلبة للمناعة وذلك لاعتبارات ذات طبيعة هيكلية.

ويكمن الاعتبار الهيكلي الأول في سياسة تحرير الصرف التدريجية والمتحكم فيها بالشكل الذي يضمن انفتاحاً على الخارج متلائماً وقدرة قطاعنا المالي على مقاومة وتدبير المخاطر المستوردة. وعلى هذا الصعيد، فإن درجة اندماج السوق المالية المغربية لم تصل بعد إلى المستوى الذي من شأنه أن يعكس بدرجة كبيرة وأنية تقلبات السوق المالية الدولية، كما يتجلى ذلك في محدودية أصول البنوك المغربية في الخارج أو الاستثمارات الأجنبية ببورصة الدار البيضاء.

أما الاعتبار الهيكلي الثاني فيكمين في المناعة التي يضمنها نموذج البنك « العام » أو البنك « الشامل » «banque universelle» الذي تم تكريسه ببلادنا من خلال القانون البنكي لسنة 1993. ويرتكز هذا النموذج، المختلف عن النموذج الأمريكي المرتكز أساساً على بنوك الاستثمار «banque d'investissement» والبنوك المتخصصة في الرهون العقارية، على قاعدة صلبة من الودائع وعلى تنوع نشاطاته و دقة تنظيمه وخضوعه لرقابة ومعايير احترازية صارمة.

أما الاعتبار الهيكلي الثالث فيكمين في طبيعة صيرورة إنتاج القروض بالمغرب، باعتبار أنها غير مرتبطة بسوق التسديد أو بسوق المنتوجات المالية المعقدة والصعبة التقييم والفاقدة للشفافية. وعلى هذا الصعيد، تجب الإشارة إلى أن الارتفاع المضطرد لقروض العقار في المغرب في السنوات الماضية لا يرجع إلى المضاربات حول أسعار السكن وإنما إلى وجود طلب قوي وإلى السياسة الحكومية في مجال السكن ووضع رؤية واضحة لهذا القطاع، وكذا إلى تطور منافسة سليمة بين البنوك. كما أن هذا التطور تم في إطار القواعد الاحترازية المعمول بها ووفق معايير دقيقة تهتم على الخصوص دراسة المخاطر وتقييم قدرة المدينين على الوفاء بالتزاماتهم.

• انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الوطني

انتقلت آثار الأزمة العالمية إلى الاقتصاد الوطني عبر قنوات ماكرواقتصادية غير مباشرة.

فعلى المستوى التجاري، كان تأثير الأزمة مزدوجاً حيث انخفض حجم الصادرات الوطنية، من جهة، بفعل تراجع الطلب الخارجي.

الإشارة إلى أن تحليل تطور هذين المؤشرين - مداخيل السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج- حسب الشهر، يبين بجلاء تحسن هذه المداخيل حيث أصبح التدفق الشهري إيجابيا منذ شتبر 2009، وذلك لأول مرة منذ ظهور بؤادر الأزمة.

وفيما يخص الصادرات (بدون احتساب صادرات المكتب الشريف للفوسفات)، فقد عرفت هي الأخرى تحسنا ملحوظا مسجلة انخفاضا بنسبة 7,10% عند متم دجنبر 2009 وهي التي كانت سجلت في متم مارس من نفس السنة انخفاضا بنسبة 21,9%.

ونلمس أيضا هذا التحسن في الظرفية الاقتصادية من خلال مؤشرات فقدان مناصب الشغل حيث تشير إحصاءات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى تراجع مهم في وتيرته. فبالنسبة لقطاع «النسيج و الملابس» و «صناعة السيارات» مثلا فقد تم على التوالي تسجيل فقدان 7473 و 753 من مناصب الشغل في دجنبر 2009 بدل 12476 و 3091 في أبريل من نفس السنة

ورغبة منها في تعزيز المكتسبات التي حققتها الإجراءات الاستباقية المتخذة و تقوية مناعة الاقتصاد الوطني، قررت لجنة اليقظة الإستراتيجية، اتخاذ جملة من الإجراءات ليس فقط للتخفيف من آثار الأزمة على القطاعات المتضررة، ولكن أيضا من أجل تحصين القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني كقطاع العقار والصيد البحري.

المصدر: مديرية الخزينة و العلاقات الخارجية

وقد مكنت هذه الإجراءات من امتصاص آثار الأزمة والحد منها، وهو ما يعكسه تطور المؤشرات الماكرواقتصادية.

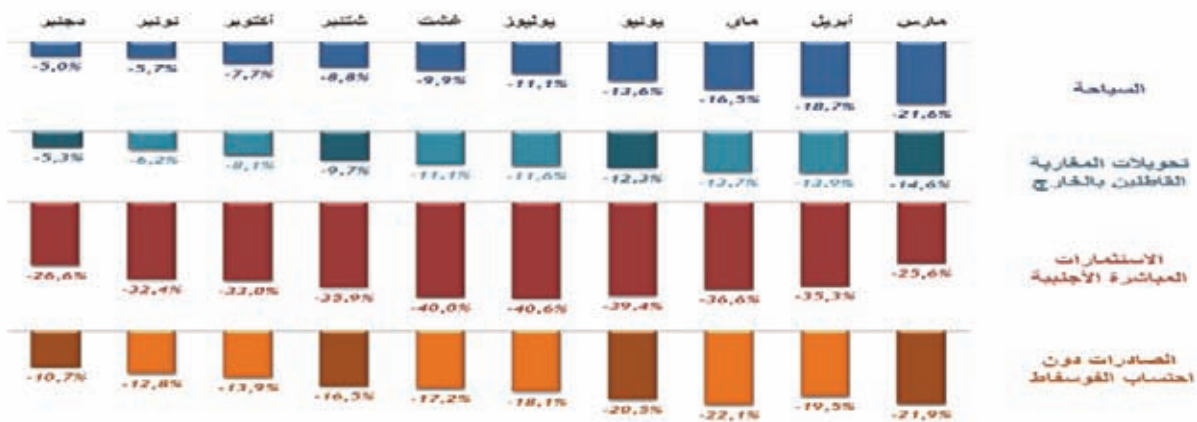
تطور المؤشرات الماكرواقتصادية والقطاعية خلال سنة 2009

يتبين من خلال آخر المؤشرات الصادرة عن خلية «التتبع monitoring» التي تقوم بتتبع وتحليل أداء القطاعات الاقتصادية المعنية بالأزمة، انخفاض إيقاع التراجعات منذ نهاية الفصل الأول لسنة 2009. وهكذا سجل القطاع غير الفلاحي نموًا بمعدل 2,6% خلال الفصل الثالث من سنة 2009 بعد أن عرف انخفاضا متواصلا خلال سنة 2008 مسجلا أدنى مستوياته خلال الفصل الأول من سنة 2009 حيث لم يتجاوز آنذاك 0,6%.

ويعزى انتعاش نمو القطاع غير الفلاحي إلى ارتفاع الطلب الداخلي بفعل الإجراءات الإردادية المتضمنة في قانون المالية لسنة 2009، وكذا إلى انتعاش الطلب الخارجي وتراجع الانخفاضات بالنسبة لجميع القطاعات المتضررة من الأزمة.

كما سجل تحسن في مداخيل القطاع السياحي، حيث تراجع انخفاض عائداته من 21,6% في متم مارس إلى 5% عند متم سنة 2009. كما أن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج سجلت بعض مؤشرات استعادة العافية حيث سجل الانخفاض 3,5% في متم السنة بدل 14,6% المسجلة متم مارس من نفس السنة. كما تجدر

تطور لأهم مؤشرات الاقتصاد الوطني خلال العشر الأشهر الأخيرة من سنة 2009



المغرب في مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية : التدابير المتخذة والحصيلة

اتخذت السلطات الاقتصادية والمالية المغربية جملة من الإجراءات الاستباقية التي ساهمت بشكل كبير في الحد من آثار الأزمة المالية والاقتصادية التي مست العالم، وهو ما عكسته مؤشرات قطاعات التصدير ومداخل القطاع السياحي وتحويلات المغاربة بالخارج بين نهاية 2008 وبداية 2009.

تم اتخاذ مجموعة من التدابير للحفاظ على مناصب الشغل وتعزيز القدرة التنافسية لمصدري النسيج والألبسة والجلد وأجزاء السيارات والإلكترونيك، ويمكن تلخيصها على النحو التالي :

على المستوى الاجتماعي

اعتماد إجراء من شأنه الحفاظ على مناصب الشغل ويتمثل في تحمل الدولة لـ100% من التحويلات الاجتماعية لأرباب العمل بما يتناسب مع رقم المعاملات عند التصدير منذ يناير 2009، تم تجديدها إلى متم شهر يونيو 2010. في مقابل ذلك، تعهد أرباب المقاولات بالحفاظ على اليد العاملة وضمأن حقها في التعويضات العائلية. ويتوجب على هذه المقاولات أن تكون في وضعية سليمة تجاه الإدارة الضريبية وصندوق الضمان الاجتماعي.

على المستوى المالي

تهدف التدابير المتخذة في هذا الصدد إلى تعزيز الوضعية المالية للمقاولات عبر :

- إحداث منتج جديد «ضمان الاستغلال» يرمي إلى توفير الحاجيات المالية للتداول مع مستوى ضمان يصل إلى 65%، وضمان حد أقصى من طرف الصندوق المركزي للضمان، يبلغ 9 ملايين درهم.

بدأ المغرب يستشعر آثار الأزمة العالمية عند نهاية 2008 وبداية سنة 2009. و قد انتقل خطر العدوى عبر بعض قنوات الاقتصاد الحقيقي ارتباطا بتطور الظرفية لدى شركائنا الاقتصاديين الرئيسيين وما ترتب عنه من تقلص في بعض مكونات الطلب الخارجي الموجه للمغرب، وظهرت ملامح الأزمة في بعض القطاعات، خاصة على مستوى القطاعات المصدرة كقطاعات النسيج والألبسة وأجزاء السيارات والإلكترونيك، بالإضافة إلى القطاع السياحي وتحويلات المغاربة القاطنين بالخارج.

من أجل مواكبة تطورات الظرفية الدولية، شكلت الحكومة «لجنة اليقظة الإستراتيجية» لمتابعة تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاد المغربي. وفي سياق عملها، تم اتخاذ جملة من الإجراءات الاستعجالية في إطار شراكة بين الحكومة والبنوك والقطاع الخاص لدعم القطاعات المصدرة المتضررة والحفاظ على مناصب الشغل مع تفعيلها بشكل سريع وملمس، مع إيلاء اهتمام خاص للقطاعات الموجهة للداخل والتي لعبت دورا مهما في صمود الاقتصاد الوطني أمام مختلف الصدمات.

تدابير متخذة في مستوى الأزمة

الإجراءات الرامية إلى دعم صناعة النسيج والألبسة والجلد وصناعة السيارات والإلكترونيك لمواجهة آثار الأزمة، واغتنام الفرص في هذه الظرفية الجديدة،

وهمت التدابير المرتبطة بالقطاع السياحي، والتي رصد لها مبلغ 300 مليون درهم، تعزيز وتحسين جاذبية المغرب عبر حملات شهرية ودعم التواصل المؤسسي. كما همت تقوية النقل الجوي، وإطلاق منتوجات جديدة، ودعم السياحة الداخلية. وقد حظيت مدينة مراكش بمخطط دعم خاص نظرا لكونها وجهة سياحية أساسية.

وبخصوص تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، تم اتخاذ عدة إجراءات وتدابير عملية، تهدف إلى تدعيم تحويلات الجالية وإنعاش استثماراتها وتقوية إجراءات المواكبة الاجتماعية عبر إنشاء آلية لتشجيع الاستثمارات، وتمديد «ضمان السكن» لفائدتها وتخفيض كلفة التحويلات بإجراءات ومبادرات متخذة من طرف الأبنك و مؤسسات تحويل الأموال. كما تم اتخاذ إجراءات للمواكبة على المستوى الاجتماعي وتتوخى تقوية المساعدة، والدعم على المستوى الإداري والاجتماعي وتخفيض الرسوم القنصلية ومواكبة المواطنين المغاربة في وضعية صعبة بالخارج.

حصيلة الإجراءات المتخذة إلى غاية نهاية شهر مارس 2010

الشق الاجتماعي

إلى حدود نهاية شهر مارس 2010، تم صرف ما يناهز 500 مليون درهم لدعم 443 مقالة. ويظهر التحليل حسب القطاعات، استفادة 358 مقالة من قطاع النسيج مقابل 37 مقالة تنتمي لقطاع السيارات و 36 مقالة تعمل بقطاع الجلد و 12 مقالة بقطاع الإلكترونيك.

الشق المالي

استفادت 118 مقالة من هذا المنتج الذي يرمي إلى توفير الحاجيات المالية للتداول. وقد مكن هذا الإجراء، حسب نتائج دراسة لتقييم تأثيرات هذا الإجراء، من المساهمة بشكل فعال في استمرارية نشاط مجموعة من هذه المقاولات في ظرفية اقتصادية جد صعبة.

الشق التجاري (دعم مجهود تنويع الأسواق)

استفادت من امتيازات هذا الإجراء مجموعة من المقاولات تنتمي إلى مختلف القطاعات المصدرة. وقد مكن هذا الإجراء

• إحداث منتج يهدف إلى ضمان تأجيل سداد الديون في حدود 65% من أصل الدين المستحق برسم 2009.

على المستوى التجاري

• تنفيذ تدابير لتشجيع الصادرات من خلال ما يلي :
* خفض قسط التأمين عن المشاركة في المعارض و التنقيب عن الأسواق من 3% حاليا إلى 1%، مع الرفع من مستوى الضمان من 50% إلى 80%.
* تخفيض أقساط التأمين على الائتمانات التجارية إلى 0,3%.
* التعويض المباشر في حالة عدم إيفاء الزبون الأجنبي بمستحقات المصدر.

• مواكبة تحصيل ديون الشركات غير المؤمنة.
• إطلاق حملات تواصلية بخصوص القطاعات المهتدة بالأزمة.
• منح دعم مباشر للمقاولات عبر تحمل الدولة ل80% من التكاليف المتعلقة بالحملات الشهرية، مع تحديد سقف هذا الدعم في 100.000 درهم.

إجراءات تتعلق بالتكوين

نظرا لدور التكوين في دعم تنافسية النسيج الاقتصادي بصفة عامة وخصوصا في قطاعي النسيج وأجزاء السيارات، تم في إطار الاجتماع الثالث للجنة اليقظة الإستراتيجية التوقيع على اتفاقية لتعزيز التكوين بهذين القطاعين، بتكلفة تصل إلى 180 مليون درهم. وتهدف هذه الاتفاقية إلى الرفع من مردودية المقاولات ودعم قدراتها التنافسية في سياق ظرفية اقتصادية عالمية صعبة تشهد احتداما للمنافسة بين مختلف الدول المصدرة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إقرار تمديد الاستفادة من هذه الإجراءات إلى متم شهر يونيو 2010 في إطار اجتماع لجنة اليقظة الإستراتيجية المنعقد بتاريخ 17 فبراير 2010 .

إجراءات لدعم السياحة وتحويلات المغاربة بالخارج

في إطار مواكبة تطورات الظرفية الدولية، انكبت اللجنة على بحث التدابير الجديدة الواجب اتخاذها تبعا لاقتراحات اللجان القطاعية في ما يتعلق بقطاع السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

أداء مجموعة من القطاعات المهمة نذكر منها السياحة وتحويلات المغاربة اللذين حققا متم فبراير 2010 ارتفاعا بنسبة 10,7% و 7,4%.

وبموازاة مع تتبع القطاعات التي تأثرت بالأزمة، تولى لجنة اليقظة أهمية قصوى للقطاعات التي تساهم بشكل كبير في خلق الثروات وإحداث مناصب الشغل. ومن بين هذه القطاعات، نذكر قطاع السكن الذي يشكل قطاعا حيويا للاقتصاد الوطني بحكم ما يوفره من مناصب الشغل واستثمارات وبحكم دوره الاجتماعي. كما تتبع لجنة اليقظة التطور الذي يشهده قطاع الصيد البحري والذي يشغل ما يناهز 660.000 من اليد العاملة ويساهم بما يزيد على 50% من صادرات المنتجات الغذائية و 10% من مجموع صادرات البلاد.

وجدير بالذكر أن قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الأزمة قد تمت بفضل الإصلاحات التي عززت مناعة الاقتصاد الوطني ووفرت هوامش للعمل، وكذا بفضل صلابة القطاع المالي الوطني حيث لم تطرح إشكالية التمويل وظلت الثقة قوية لدى مختلف الفاعلين. وهكذا، سجل الاقتصاد الوطني في مناخ عالمي مضطرب نسبة نمو تجاوزت 5% سنة 2009 وهي أعلى نسبة حققت في المجال الأورومتوسطي. وقد تم تنويع هذا الأداء الجيد بمنح المغرب «درجة الاستثمار: Investment grade» من طرف وكالة التقييم الدولية «STANDARD&POORS» بتاريخ 23 مارس 2010. وللإشارة فإن تحسين تصنيف الدين المغربي تحقق بفضل تحسين تدبير المالية العمومية في ظرفية دولية صعبة حافظ خلالها المغرب على نمو اقتصادي إيجابي... و من المرجح أن ترفع الإصلاحات المنجزة من القدرة التنافسية للمغرب وتدعم نموه الاقتصادي وتمكنه من الاستفادة أكثر من الانفتاح على الخارج.

وفي الأخير، يجب التذكير بأنه إذا كان لهذه التدابير الأثر الإيجابي في دعم النمو الاقتصادي المغربي، فإن الاهتمام بالجوانب الهيكلية والتنافسية للقطاعات الاقتصادية، والاستعداد لما بعد الأزمة العالمية، يستأثر بنقاش معمق في إطار برنامج عمل لجنة اليقظة الإستراتيجية لسنة 2010. وفي هذا الإطار، تم تشكيل مجموعات عمل لتتكب على قضايا تم اتخاذها كمحاور ذات أولوية ومتعلقة أساسا بالاندماج الإقليمي والشراكة جنوب-جنوب، والتموقع، والتنافسية ومحركات النمو.

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

من تنويع الأسواق، وخلق فرص جديدة للتسويق، و تحسين رقم معاملات التصدير. وتجدر الإشارة إلى ضعف إقبال الشركات على الاستفادة من هذا الشق، مقارنة مع باقي الإجراءات وذلك من الرغم من التحفيز التي يقدمها.

التكوين

خلال نفس الفترة، تمت الاستجابة لـ 163 طلب من أجل تمويل التكوين، منها 119 طلب لفائدة قطاع النسيج و 12 لقطاع الجلد و 29 طلب لقطاع السيارات و 3 طلبات لقطاع الإلكترونيك. وعيا منها بأهمية التكوين في دعم تنافسية النسيج الاقتصادي و رفع مردودية المقاولات في سياق ظرفية اقتصادية عالمية معقدة ومتقلبة تشهد احتداما للمنافسة بين مختلف الدول المصدرة، تم تسجيل إقبال متزايد للشركات على هذا الإجراء خلال الفترة الأخيرة.

نتائج الإجراءات الهادفة إلى تطويق تأثيرات الأزمة على الاقتصاد الوطني

مما لا شك فيه أن تفعيل هذه الإجراءات ساهم بشكل فعال في تطويق آثار الأزمة العالمية على القطاعات المعنية. وهكذا، تم تسجيل انخفاض ملحوظ لوتيرة التراجعات التي ميزت مؤشرات بعض القطاعات في نهاية 2008 و بداية 2009. وفي هذا الإطار، تراجعت وتيرة انخفاض صادرات قطاع النسيج والألبسة والجلد من 8,4% عند نهاية مارس إلى 4,7% في أواخر دجنبر 2009. كما شهدت صادرات قطاع السيارات تحسنا مهما إذ لم تتجاوز نسبة الانخفاض 9,9% متم 2009 مقابل 43% خلال الربع الأول من نفس السنة.

كما تراجعت وتيرة انخفاض إيرادات السياحة إلى نسبة 5% في أواخر دجنبر 2009 بعد أن سجلت 21,6% في الربع الأول من 2009. وتم كذلك تسجيل تراجع معدل انخفاض تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج (5,3% - عند نهاية 2009 بعد أن ناهزت نسبة الانخفاض 15% في أواخر مارس). وقد كان لإقرار مجانية التحويلات أثر مهم في تحسن وتيرة التحويلات.

ويؤكد تحليل معطيات الظرفية الاقتصادية لبدية سنة 2010 استمرار انتعاش الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحسن

لجنة تتبع استثمارات المنشآت العامة، أداة أخرى لمواجهة الأزمة المالية العالمية

بلغت الاستثمارات المنجزة من قبل المنشآت العامة برسم سنة 2009 رقما قياسيا قدره 66,5 مليار درهم، وهو رقم من المحتمل أن يصل لأزيد من 120 مليار درهم برسم سنة 2012. هذا المجهود الاستثماري يعكس الدور الهام للمؤسسات العمومية في الحفاظ على معدل النمو في مستويات عالية وتحقيق السياسات القطاعية وتسريع وتيرة إنجاز الأوراش الكبرى والرد على تداعيات الأزمة العالمية.

- تقليص آجال المصادقة والتأشير على ميزانيات المؤسسات والمنشآت العامة، من خلال برمجة فعالة لاجتماعات الأجهزة التداولية لهذه المؤسسات وتسريع عملية التأشير على ميزانياتها والترخيص لها بالإعلان عن طلبات العروض المتعلقة باستثماراتها منذ بداية السنة في انتظار اعتماد الميزانية؛
 - تقليص الآجال المخولة للمكلفين بالرقابة المالية للمنشآت العامة الخاضعة للمراقبة القبلية (مراقبي الدولة والخزنة المكلفين بالأداء) إبان تحضير طلبات العروض، وتحديد مدة معالجة عمليات النفقات والتأشير، في 7 أيام، بالنسبة لمراقبي الدولة و5 أيام للخزنة المكلفين بالأداء والوكلاء المحاسبين؛
 - تقليص مدة أداء مستحقات الممولين من طرف الآمرين بالصرف إلى 60 يوماً كحد أقصى ابتداءً من تاريخ التسليم، إلا في حالة ظروف استثنائية مبررة أو إجراءات قانونية مخالفة؛
 - مواكبة المنشآت العامة فيما يخص التمويل من خلال تسهيل تنفيذ الاتفاقات وعقود التمويل الموقعة مع الجهات المانحة، والعقار، خاصة في مجال السكن، لتمكين الفاعلين من امتلاك الوعاء العقاري الضروري لمشاريعهم الاستثمارية.
- وقد أوصت لجنة التتبع بتدابير أخرى من بينها، خصوصا، لجوء المنشآت العامة لسوق الرساميل دون ترخيص مسبق من وزارة

منذ ظهور الملامح الأولى للأزمة المالية العالمية، واستباقا لنتائجها السلبية، عملت وزارة الاقتصاد والمالية على تكثيف الاستثمارات العمومية وإنشاء لجنة بتاريخ 18 دجنبر 2008 مكلفة بتتبع استثمارات المنشآت العامة.

تضم هذه اللجنة، التي يرأسها الكاتب العام للوزارة، المدراء العامون، ومدراء أهم المنشآت العامة، أو ممثليهم، ومديرو مديريات المنشآت العامة والخصوصة و الميزانية و الخزينة والمالية الخارجية.

وقد عهد لهذه الهيئة التتبع المنتظم لإنجاز البرامج الاستثمارية للمنشآت العامة واقتراح الآليات التي من شأنها تسريع وتيرة تنفيذ هذه المشاريع.

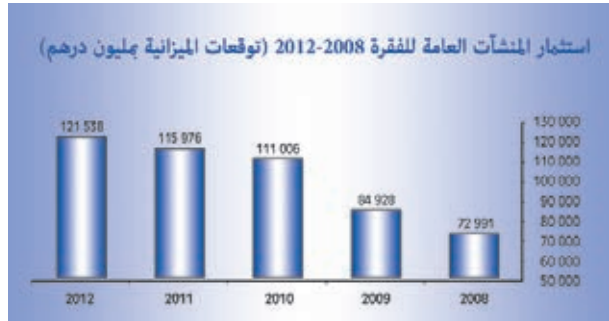
عقدت اللجنة منذ تأسيسها ثمانية اجتماعات، منها خمس اجتماعات خلال سنة 2009 (يناير و أبريل و يوليو و أكتوبر و دجنبر) واجتماعان خلال سنة 2010 (فبراير و أبريل)؛ وهي الاجتماعات التي تمخضت عنها جملة من الإجراءات والتدابير تمثلت في :

- إعداد لوحة قيادة شهرية تتضمن تقارير منتظمة عن نسبة إنجاز الاستثمارات المبرمجة والأداءات المتعلقة بها؛

الاستثمارات المبرمجة، فيما بلغت نسبة الأداء 66% لغاية نهاية دجنبر 2009.

والجدير بالذكر أن الاستثمارات المنجزة من قبل المنشآت العامة برسم سنة 2008، بلغت رقما قياسيا قدره 66,5 مليار درهم، مواصلة بذلك نموها المتزايد منذ 6 سنوات.

وستسجل استثمارات المنشآت العامة، زيادة هامة، حيث من المحتمل أن تنتقل من 176 مليار درهم خلال الفترة 2003-2007 إلى 512 مليار درهم خلال الفترة 2008-2012، مما يعكس السياسة الإردادية للسلطات العمومية الهادفة إلى تسريع وتيرة تنفيذ الأوراش الكبرى.



المنشآت العامة المشاركة في أشغال لجنة التتبع

- المجمع الشريف للفوسفاط (A.S OCP)
- صندوق الإيداع والتدبير (CDG)
- الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (ADM)
- المكتب الوطني للمطارات (ONDA)
- المكتب الوطني للصيد البحري (ONP)
- المكتب الوطني للسكك الحديدية (ONCF)
- المكتب الوطني للكهرباء (ONE)
- المكتب الوطني للماء الصالح للشرب (ONEP)
- مجموعة التهيئة العمران (HAO)
- مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPPT)
- الوكالة الوطنية للموانئ (ANP)
- شركة استغلال الموانئ (SODEP)
- بريد المغرب (BAM)

وقد تم توسيع تركيبة اللجنة خلال سنة 2010 من خلال ضم منشآت أخرى لها برامج استثمارية هامة مثل : وكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق (AAVBR) والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية (RAM) ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الجنوب (APDS) و وكالة التنمية الفلاحية (ADA) وصندوق التمويل الطرقي (CFR).

الاقتصاد والمالية، باستثناء المنشآت التي هي في حاجة إلى ضمان الدولة أو تلك المرتبطة معها بعقود برامج.

وللاستفادة من نجاح هذه التجربة الأولى لتتبع تنفيذ ميزانيات استثمار المنشآت العامة الكبرى، أكدت لجنة التتبع على ضرورة المصادقة على ميزانيات استثماراتها برسم سنة 2010 قبل نهاية دجنبر 2009.

مذكرات ودوريات

- **28 يناير 2009** : دورية الوزير الأول يسمح بموجبها للمنشآت العامة بالإعلان عن طلبات العروض المتعلقة بالاستثمار لسنة 2009 مع التذكير بالتعليمات الموجهة لمراقبي الدولة على المشاركة الفعالة في إعداد الإطارات المرجعية وأشغال لجن طلبات العروض ؛
- **27 فبراير 2009** : دورية للوزير الأول، يدعو من خلالها أعضاء الحكومة إلى برمجة اجتماعات مجالس إدارة المنشآت العامة باتفاق مع وزارة الاقتصاد والمالية التي ستعمل على موافاة الوزارة الأولى بتواريخ انعقاد اجتماعات هذه المجالس ؛
- **24 مارس 2009** : مذكرة صادرة عن مديرية المنشآت العامة والخصوصية، تدعو مراقبي الدولة إلى المشاركة الفعالة في تنفيذ السياسة العامة للحكومة، لضمان السرعة القصوى في معالجة عمليات النفقات (7 أيام لمراقب الدولة و5 أيام للخازن المكلف بالأداء) ؛
- **7 ماي 2009** : دورية لوزير الاقتصاد والمالية تحث رؤساء ومديري المنشآت العامة على تقليص آجال أداء مستحقات الممولين إلى 60 يوماً ؛
- **22 يونيو 2009** : دورية للوزير الأول يدعو من خلالها الوزارات احترام أحكام المرسوم رقم 388-06-2 بتاريخ 5 فبراير 2007، الذي يحدد شروط وأشكال طلبات العروض التي تقوم بها الدولة وكذا بعض القواعد المتعلقة بإدارتها ومراقبتها.

وقد مكنت التدابير المتخذة من تسجيل تقدم كبير سنة 2009 مقارنة مع سنة 2008، حيث بلغت نسبة الإنجاز 90% من

الاجتماع الحادي عشر للجنة اليقظة الإستراتيجية

شكل الاجتماع الحادي عشر للجنة اليقظة الاستراتيجية، مناسبة سانحة لتقييم الوضعية الاقتصادية العالمية وتقييم التدابير المتخذة لمواجهة آثار الأزمة.



السيد وزير الاقتصاد والمالية لدى رئاسته للاجتماع الحادي عشر للجنة اليقظة الاستراتيجية

وبهشاشة محتملة لبعض محركات النمو المحلية، في سياق يتسم بضيق هوامش مناورة المالية العمومية بشكل متزايد.

حضر هذا الاجتماع عن الجانب الحكومي، والي بنك المغرب، ووزراء الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، والطاقة والمعادن والماء والبيئة، والفلاحة والصيد البحري، والتجارة الخارجية، والسياحة والصناعة التقليدية، والجالية المغربية المقيمة بالخارج، وكاتب الدولة لدى وزير الداخلية، وكذا ممثلي مختلف القطاعات الوزارية أعضاء هذه اللجنة.

كما حضر هذا الاجتماع الرئيس المدير العام لمجموعة التجاري وفا بنك، والرئيس المدير العام لمجموعة البنك الشعبي، ورئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ورؤساء الجمعية المغربية لصناعة وتجارة السيارات، والجمعية المغربية لصناعة النسيج والألبسة، والفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين، ورئيس المجلس الوطني للتجارة الخارجية، والمديرة العامة للشركة المغربية للتأمين على الصادرات، والمدير العام لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

افتتح السيد وزير الاقتصاد والمالية، بمقر الوزارة، أشغال الاجتماع الحادي عشر للجنة اليقظة الاستراتيجية المنعقد يوم 23 يونيو 2010.

السيد وزير الاقتصاد والمالية قدم بعض المعطيات التأطيرية حول الوضعية الاقتصادية العالمية الحالية، حيث شدد على ضرورة الفصل بين دينامية الاقتصادات المتقدمة ودينامية الاقتصادات الصاعدة. في هذا الصدد أشار السيد الوزير، أن هذه الأخيرة تتوفر على آفاق أكثر إيجابية للنمو.

بالنسبة للدول المتقدمة، أوضح السيد مزوار أن انتعاش النشاط يبدو أكثر قوة في الولايات المتحدة منه في اليابان ومنطقة الأورو. ومن المنتظر أن يتواصل الانتعاش في منطقة الأورو بوتيرة معتدلة خلال سنة 2010 في ظل سياق مطبوع بشكوك قوية، خاصة حول تداعيات أزمة الدين السيادي، غير أن مخطط استقرار منطقة الأورو والتدابير الأخيرة التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي من أجل دعم الأسواق النقدية والاقتراضات السنوية، وكذا جهود دعم المالية العمومية، من شأنه أن يساهم في إعادة الثقة للأسواق والتخفيف من اختلالها إزاء الصعوبات التي تواجهها ميزانيات بعض البلدان الأعضاء (اليونان وإسبانيا).

وعلى الصعيد الوطني أكد السيد صلاح الدين مزوار، أن الاقتصاد المغربي أبدى مقاومة جيدة في مواجهة آثار الأزمة، مع توقع آفاق نمو جيدة نسبيا خلال 2010 و2011.

في المقابل، فإن الأزمة كشفت بل وزادت من حدة بعض جوانب الهشاشة البنوية المرتبطة بتنوع غير كاف لمحركات التصدير،

الخدمات الاجتماعية بوزارة الاقتصاد والمالية بين التجربة وآفاق المؤسسة

مأسسة العمل الاجتماعي بوزارة الاقتصاد والمالية : لماذا وكيف ؟ سؤال كبير شكل أرضية ندوة وطنية شارك فيها فاعلون في العمل الاجتماعي من جهات مختلفة، داخل الوزارة وخارجها. الندوة تمخضت عنها عدة توصيات مهمة.

في إطار حديثه عن تدبير وتسيير الجمعية، أشار المتحدث أن جميع الخدمات المقدمة تخضع لمساطر مععلن عنها على قاعدة المساواة في الاستفادة والربط بين خطة العمل والميزانية.

العلاقة بين الجمعية وإدارة الجمارك ينظمها الفصل العاشر من القانون الأساسي للجمعية حيث يقتصر مجال تدخل الإدارة في عمل الجمعية على مراقبة مالية الجمعية والتدخل من أجل استمرار الخدمة، يضيف السيد الموفق.

حول العمل الاجتماعي بقطاع التربية الوطنية ومأسسته، تحدث عبد الحق المامون رئيس مؤسسة الأعمال الاجتماعية للتعليم (تختلف عن مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية) التي تأسست سنة 1980، ولم تعرف انطلاقتها الفعلية إلا في يوليو 1999، بعد إعادة هيكلة الجمعية ودمقرطتها بإشراك جميع رجال التعليم فيها.

نقاط قوة تجربة هذه المؤسسة التي تقدم جملة من الخدمات خلقت 42 تعاونية ووداديتان سكنيتان - عدة شركات مع كل من مجموعة الشعبي والضحي- التأمين على السيارات- التقاعد التكميلي- تنظيم حملات طبية على الصعيد الوطني.... تتجلى في التمييز بين الهيآت المنتخبة والهيآت المكلفة بالتسيير ودعم آلية المراقبة الداخلية والخارجية ونسج علاقات مع مؤسسات مختلفة والحصول على منحة من الوزارة الوصية.

احتضن مدرج وزارة الاقتصاد والمالية يوم 19 مارس 2010، الندوة الوطنية التي نظمتها النقابة الديمقراطية للمالية تحت عنوان : « الخدمات الاجتماعية بوزارة الاقتصاد والمالية بين التجربة وآفاق المؤسسة».

المدخلة الأولى خلال الندوة، قام بها السيد أحمد جناني، عضو المكتب المسير لجمعية الأعمال الاجتماعية بوزارة الاقتصاد والمالية والتي استهلها بالتذكير بهياكل الجمعية ومواردها المادية والبشرية وسلة الخدمات التي تقدمها وكذا آفاقها المستقبلية. المتدخل ختم كلمته بجملة من الاقتراحات والتوصيات منها تمثيل المهندسين والتقنيين في المكتب المسير للجمعية وربط الدعم المالي المقدم للجمعية بعقدة- برنامج وضرورة إعادة هيكلة القسم الإداري بالجمعية.

في نفس الاتجاه، سارت مداخلة السيد محمد الموفق رئيس الجمعية الجمركية الذي قدم لمحة عن التطور التاريخي للجمعية والجانب القانوني والمؤسسي و الخدمات التي تقدمها الجمعية.

السيد الموفق أشار أن سنة 1994 تشكل انعطافة تاريخية في مسيرة الجمعية حيث عرفت تنظيم جمع عام لمندوبي الموظفين (منسق عن كل 30 عضوا) والعمل بمبدأ الانتخاب بدل التعيين.

التغطية الصحية التكميلية على كافة المنخرطين وتحديث وسائل الجمعية وتفعيل العمل بالنظام المعلوماتي «جسر» والتدبير الإلكتروني للمراسلات.

النقاش الذي أعقب هذه الندوة حمل بعض الاقتراحات المهمة كضرورة افتتان مأسسة العمل الاجتماعي بالوزارة بتحسين الخدمات الاجتماعية وضرورة تقريب هذه الخدمات من أقاليم المملكة والعمل وفق مقاربة تشاركية بالإضافة لاقتراح أنواع جديدة من الخدمات من قبيل إيجاد دور حضانة لأبناء موظفي الوزارة و تشجيع المتفوقين منهم و دعم تعليم اللغات...

هيئة التحرير

على خلاف هذه التجربة الناجحة، فإن تجربة النقابة الوطنية للإسكان والتعمير تبقى محدودة رغم أنها تأسست منذ سنة 1977، والسبب حسب أحمد بن عبو (رئيس الجمعية)، يعود إلى ضعف الإمكانيات المالية وضعف المأسسة.

المداخلة الأخيرة كانت للسيد العربي الحبشي رئيس النقابة الديمقراطية للمالية الذي بعد أن وقف على مظاهر الأزمة، الحالية لجمعية الأعمال الاجتماعية لوزارة الاقتصاد والمالية، اقترح إعادة هيكلة الوحدة الإدارية للجمعية وإعداد نظام جديد لها والتعيين في مناصب المسؤولية عن طريق مبارأة.

بخصوص المأسسة، اقترح السيد الحبشي إعادة ترتيب أولويات العمل الاجتماعي وتطوير منظومة السلفات المباشرة وتعميم

موظفو وزارة الاقتصاد والمالية، تودون تتبع وضعيتكم الإدارية،
موقع الوزارة على الأنترنت يمنحكم هذه الخدمة،
على العنوان التالي :

www.finances.gov.ma

Rubrique “Vous êtes ?”, sous rubrique “Fonctionnaires du MEF”

تسمية المدراء العامون والمدراء الجدد بوزارة الاقتصاد والمالية

عرفت سنة 2010 حدثا بارزا على مستوى تدبير الموارد البشرية بوزارة الاقتصاد والمالية، حيث تمت تسمية مدراء عامون ومدراء جدد بالوزارة، في الوقت الذي أُحيل فيه عدد آخر من مسؤولي الوزارة على التقاعد.



السيد وزير الاقتصاد والمالية لدى استقباله المسؤولين الجدد بالوزارة

على إثر تسميتهم من طرف الملك محمد السادس، قام السيد صلاح الدين مزوار وزير الاقتصاد والمالية يوم 3 يونيو 2010، بترؤس حفل تنصيب المسؤولين الجدد بوزارة الاقتصاد والمالية، ويتعلق الأمر بكل من السادة :

• زهير الشرفي : مديرا عاما لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ؛

• بن يوسف الصابوني : مفتشا عاما للمالية؛

• فوزية زعبول : مديرة للخزينة والمالية الخارجية ؛

• محمد سمير التازي : مديرا للمنشآت العامة والخصوصية ؛

• عمر فرج : مديرا للأماكن المخزنية ؛

• حميد الشعبي : مديرا للشؤون الإدارية والعامة ؛

• محمد كمو : وكيفا قضائيا للمملكة ؛

• جواد حمري : مديرا لمكتب الصرف ؛

• محمد علوي عبداللاوي : مديرا للصندوق المغربي للتقاعد.

وبخصوص المدراء الذين أُحيلوا على التقاعد والذين تميز مشوارهم الإداري وإسهاماتهم الغنية في العمل الإداري بالوزارة، فيتعلق

الأمر بكل من السادة :

• عبد العلي بنبريك : المفتش العام للمالية سابقا ؛

• عبد العزيز الطالببي : المدير السابق للمنشآت العامة والخصوصية ؛

• محمد زياتي : الوكيل القضائي السابق للمملكة ؛

• محمد بن ادريس بن أحمد : المدير السابق للصندوق المغربي للتقاعد ؛

• محمد بوكروم : المدير السابق لمكتب الصرف ؛

• عبد الرحمان شاوي رقي : المدير السابق للأماكن المخزنية.

أداء المعاشات للمحاليين الجدد على التقاعد في متم شهر دجنبر 2009 من دون انقطاع في الدخل

بلغ عدد المعاشات المؤداة شهر يناير 2010، 6680 ملف معاش من بين 6868 ملف معاش توصل بها الصندوق لغاية 30 نونبر 2009.

مختلف التعاضديات القطاعية، الشيء الذي يمثل قفزة نوعية على مستوى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمتقاعدين وذوي حقوقهم.

ويعزى هذا الإنجاز إلى الجهود التي بذلتها الإدارات العمومية والجماعات المحلية على مستوى المساطر وأجال إرسال ملفات المعاش إلى مصالح الصندوق، وكذا بفضل مستوى المعالجة الالكترونية الذي يتيحه اليوم النظام المعلوماتي للصندوق المغربي للتقاعد من حيث تبادل المعطيات.

استطاع الصندوق المغربي للتقاعد تحقيق رهان صرف معاشات أزيد من 99% من ملفات موظفي الدولة المدنيين والعسكريين وأعوان الجماعات المحلية المحاليين إلى التقاعد في متم دجنبر 2009، مباشرة في استحقاق شهر يناير 2010 وذلك دون أي انقطاع في الدخل.

كما أن معاشات جميع المحاليين على التقاعد في متم دجنبر 2009 خضعت للاقتطاع من المنبع برسم الاشتراكات المتعلقة بالمساهمة في نظام التغطية الصحية الإجبارية، وكذا في

إحصائيات حول معاشات المحاليين الجدد على التقاعد في دجنبر 2009 حسب طريقة الأداء

المجموع	التحويل البنكي	الأداء عبر شبائيك البريد والخزينة	
1075	203	872	الجماعات المحلية
335	216	119	المؤسسات العمومية
1127	1095	32	القوات المساعدة
4331	4248	83	المعاشات المدنية
6868	5762	1106	المجموع

تطور أهم مؤشرات المالية العمومية بين 1990-2008

أسفر تحليل المالية العمومية بين 1990 و 2008، الذي قامت به مديرية الدراسات والتوقعات المالية، عن تحسن الموارد العادية وتخفيض العجز في الميزانية ونتائجها الطبيعي المتمثل في معدل المديونية ولا سيما الخارجية، كما أظهرت تغييرات مهمة على مستوى طرق تمويل الدولة.

الموارد

- تحسنت الموارد العادية، خلال الفترة 1998-2008، حيث انتقلت من 22,2% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1998-2002، إلى 23,3% خلال الفترة 2003-2008. ويبين التحليل تحسنا ملحوظا من سنة إلى أخرى مع وتيرة أعلى بين سنتي 2007 و 2008. حيث بلغت هذه النسبة 26,5% سنة 2008 مقابل 20,3% من الناتج الداخلي الخام في سنة 1998. وإذا استثنينا إيرادات الخصوصية، تنخفض هذه النسبة إلى 22,6% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2003-2008، أي ما يعادل 1,6 نقطة إضافية من الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع الفترة 1998-2002.

- على الرغم من التخفيضات الضريبية التي حصلت في السنوات الأخيرة، فقد تعزز الضغط الجبائي، إذ بلغ 22,4% خلال الفترة 2003-2008 مقابل 20,1% خلال الفترة 1998-2002. وقد بلغ هذا المؤشر ذروته سنة 2008، حيث سجل نسبة 26,9% بعدما كان في مستوى 24,4% سنة 2007، وذلك بفضل تظافر عوامل اقتصادية وإدارية (ظرفية اقتصادية مواتية تميزت بالأداءات الجيدة المتواصلة للقطاعات مثل القطاع العقاري والمالي، وجهود التحصيل والمراقبة الجبائية وتدابير توسيع الوعاء الضريبي،...)

في أعقاب سلسلة من الدراسات، أنجزت مديرية الدراسات والتوقعات المالية لوزارة الاقتصاد و المالية لوحة قيادة لأهم مؤشرات المالية العمومية الخاصة بالدولة والجماعات المحلية بين 1990 و 2008، حاولت من خلالها تسليط الضوء على مختلف مجالات النشاط الاقتصادي.

وقد غطت هذه اللوحة فترة تميزت بالكثير من الإصلاحات التي همت كل من إيرادات ونفقات الدولة والجماعات المحلية.

وإذا كانت لوحة قيادة عام 2009 قد تميزت عن سابقتها بإدخال عناصر جديدة في ما يتعلق بالمالية المحلية وتقييم التدابير الاستثنائية، فإن لوحة قيادة عام 2010 قد أضافت جوانب أخرى منها على الخصوص مساهمة الشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء في إيرادات الضريبة على الشركات، وكذا مساهمة مختلف القطاعات في إيرادات الضريبة على القيمة المضافة، بالإضافة إلى إدماج إيرادات ونفقات الحسابات الخصوصية للخرينة في باب واحد على مستوى الرصيد الصافي للحسابات الخصوصية للخرينة. كما تم حساب المؤشرات، التي يتم قياسها من خلال نسبتها المئوية من الناتج الداخلي الخام، باعتماد نظام المحاسبة الوطنية الجديد (نظام المحاسبة الوطنية 1993) ابتداء من سنة 1998.

- وارتفعت نسبة موارد الضريبة على الدخل في الموارد الضريبية من 13% خلال الفترة 1990-1997، إلى 17,6% خلال الفترة 1998-2002 وإلى 21,1% خلال الفترة ما بين 2003 و 2008 ويعزى هذا التطور إلى إدماج موارد الرسم المطبق على عائدات التوظيفات ذات المداخل القارة والرسم المطبق على الأرباح العقارية والرسم المفروض على عائدات الأسهم والرسم المفروض على عائدات تفويت القيم المنقولة والمتعلقة بالأشخاص الذاتيين في الضريبة على الدخل ابتداء من قانون المالية للنصف الثاني من سنة 2000.

- ساهمت الضريبة على القيمة المضافة بنحو 24,2% خلال الفترة 2003-2008 في تكوين الموارد الضريبية مقابل 20,3% و 19,8% على التوالي خلال الفترتين 1998-2002 و 1990-1997. وتشكل الضريبة على القيمة المضافة مصدرا جباييا مهما إذا أخذنا بعين الاعتبار توسيع القاعدة الضريبية عن طريق الحد من الإعفاءات وإخضاع القطاع غير المنظم، والزيادة المحتملة في المعدل الأدنى.

- يظهر التوزيع القطاعي لإيرادات الضريبة على القيمة المضافة أنها لا تزال مركزة بشكل كبير. وهكذا، فإن مصدر ما يقرب من 65% من إيرادات هذه الضريبة سنة 2007 يأتي من 5 قطاعات، خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية بمساهمة قدرها 26,7% وقطاع الاتصالات وقطاع الصناعات الغذائية والتبغ بمساهمة قدرها 10,1% لكل منهما، وقطاع الصناعة الميكانيكية والتعدين بـ 9,5% وقطاع المنسوجات والجلود بـ 8,1%. وعلاوة على ذلك، يفسر تطور هذه العائدات (27% في سنة 2007) بـ 17,4 نقطة بتطور هذه القطاعات.

- انخفضت حصة الضريبة الداخلية على الاستهلاك في الموارد الجبائية إلى 14,3% خلال الفترة 2003-2008 بعدما كانت في مستوى 20,9% خلال الفترة 1998-2002 و 22,6% خلال الفترة 1990-1997. وتتكون موارد هذه الضريبة بنسبة 58,6% من استهلاك المنتجات البترولية وبـ 34,5% من استهلاك التبغ خلال الفترة الأخيرة. ويعزى الانخفاض في عائدات الضريبة الداخلية على استهلاك المنتجات النفطية

- أظهر تحليل طويل الأمد أن الإصلاح الضريبي قد نجح في تعديل بنية الإيرادات الضريبية. حيث حصل تحسن في حصة الضرائب المباشرة نسبة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية : 44,4% في المتوسط بين سنتي 2003 و 2008، مقابل 36,2% بين سنتي 1998 و 2002، و 30,3% بين سنتي 1990 و 1997.

- تم تعويض انخفاض مساهمة إيرادات الرسوم الجمركية في الموارد الجبائية المقدر بـ 9 نقاط، والناجم عن شروع في التفكيك الجمركي، بالضرائب المباشرة التي سجلت ارتفاعا قدره 12,5 نقطة خلال نفس الفترة.

- بلغت حصة موارد الضريبة على الشركات 21,8% من الموارد الجبائية خلال الفترة 2003-2008، على الرغم من الانخفاض التدريجي للمعدل الضريبي من 45% سنة 1988 إلى 35% سنة 1995 و 30% سنة 2008. وتجدر الإشارة إلى أنه ابتداء من قانون المالية للنصف الثاني من سنة 2000، تم إدراج موارد الرسم المطبق على عائدات التوظيفات ذات المداخل القارة والرسم المفروض على عائدات الأسهم والمتعلقين بالأشخاص المعنويين في الضريبة على الشركات. ومنذ سنة 2003، عرفت إيرادات الضريبة على الشركات تسارعا كبيرا في وتيرة نموها (23,8% في المتوسط خلال الفترة 2003-2008). وتعزى هذه الأدءات الجيدة إلى النتائج الحسنة المسجلة من قبل الشركات ولمجهودات الإدارة الجبائية. ويفسر كذلك هذا الاتجاه نحو التحسن المسجل في السنوات الأخيرة بمضاعفة التحصيلات على مستوى الضريبة على الشركات بين سنتي 2003 (14,5 مليار درهم) و 2008 (46,5 مليار درهم).

- بلغت موارد الضريبة على الشركات المتأتية من 77 شركة مدرجة في بورصة القيم بالدار البيضاء 9,9 مليار درهم سنة 2008 مقابل 2,6 مليار درهم سنة 2003، أي بمعدل نمو سنوي في حدود 30,8%. وبالتالي، فإن حصة الشركات المدرجة في إجمالي موارد الضريبة على الشركات وصل إلى 21,4% سنة 2008 مقابل 17,9% سنة 2003.

النفقات

- ارتفعت حصة النفقات العادية في مجموع نفقات الخزينة على حساب نفقات الاستثمار، حيث مرت من 81,7% بين سنة 1990 و 1997، و 82,2% بين سنتي 1998 و 2002 إلى 83,9% بين سنتي 2003 و 2008.
- شهدت نفقات استثمار الدولة تحسنا ملحوظا خلال الفترة 1998-2002 حيث بلغ معدل نموها 11,7% مقابل 3,2% خلال الفترة 1997-1990. كما بلغ هذا المعدل 11,1% خلال الفترة 2003-2008.
- ارتفعت النفقات العادية دون فوائد الدين بين الفترتين 1998-2002 و 2003-2008 من 16% إلى 18,5% من الناتج الداخلي الخام بفعل زيادة النفقات على السلع والخدمات بنسبة نقطة واحدة من الناتج الداخلي الخام و نفقات المقاصة بنسبة 1,4 نقطة من الناتج الداخلي الخام.
- ارتفعت النفقات العادية بمعدل نمو سنوي قدره 9,6% خلال الفترة 2003-2008. هذه الفترة تميزت بنفقات استثنائية، بما فيها تلك المتعلقة بالتحويلات والإعانات (تعزير حصة مساهمة الدولة في الصندوق المغربي للتقاعد)، ونفقات المقاصة الخاصة بكل من المنتجات النفطية و محاربة الجفاف، و الحوار الاجتماعي.
- وفيما يتعلق بنفقات الأجور والتي تمثل أكثر من 40% من مجموع النفقات، فقد ارتفعت بنسبة أكبر من الضعف بين سنتي 1996 و 2007. كما انخفض معدل الأجور بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام خلال السنوات المالية 2006 و 2007 و 2008، بنسبة 10,9% و 10,6% و 10,2% على التوالي، بفضل عملية المغادرة الطوعية وتقييد عملية التوظيف.
- ارتفع متوسط الأجر السنوي الخام لموظفي الدولة بنسبة 7,1% في المتوسط سنويا خلال الفترة 2003-2008، مسجلا بذلك مستوى أعلى بكثير من نسبة ارتفاع الحد الأدنى للأجور (2%). وإذا أخذنا بعين الاعتبار معدل التضخم الذي عرفوا بنسبة 2,1% خلال نفس الفترة، فقد ارتفعت القدرة الشرائية لمتوسط الأجر بنسبة 5% سنويا.

منذ سنة 2004، بالإضافة إلى زيادة حصة الصندوق الطرقي الخاص، إلى سياسة الحد من التخزين التي تمارسها شركات التوزيع عند ارتفاع الأسعار الدولية للنفط. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التباطؤ يرتبط أيضا بخفض بعض الحصص التعريفية وخاصة الفيول والتي ترمي إلى تخفيض تكلفة الطاقة لصالح الشركات.

- رغم الانخفاض المستمر في حصة الرسوم الجمركية في الإيرادات الضريبية من 22% خلال الفترة 1990-1997 إلى 16,9% خلال الفترة 1998-2002 وإلى 10,7% خلال الفترة 2003-2008، فإن الآثار السلبية للتفكيك الجمركي على المالية العمومية في السنوات الأخيرة كانت محدودة، وذلك بفعل أثر الأسعار وارتفاع حجم الواردات خلال السنوات الأخيرة وتعزير المراقبة والجهود المبذولة في مكافحة الغش في التصريحات الجمركية.
- واصلت حصة موارد التسجيل والتبر في الموارد الجبائية ارتفاعها في المتوسط من 5,3% بين سنتي 1990 و 1997 إلى ما يقارب 5,7% خلال الفترة 1998-2002 لتستقر في حدود 6,4% خلال الفترة 2003-2008، وذلك بفضل تحسن مردودية هذه الرسوم على إثر دخول قانون جديد للتسجيل حيز التنفيذ ابتداء من قانون المالية لسنة 2004 والحيوية التي عرفها القطاع العقاري خلال هذه الفترة.
- فقدت الموارد غير الجبائية دون احتساب الخوصصة 0,2 نقطة من الناتج الداخلي الخام بين الفترتين 1998-2002 و 2003-2008. ويفسر هذا التوجه جزئيا بإستراتيجية الدولة لفك الارتباط مع الأنشطة ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- استفادت ميزانية الدولة من عائدات الخوصصة بمبلغ 48,6 مليار درهم بين سنتي 1998 و 2008، أي بمساهمة سنوية متوسطة للحد من عجز الميزانية تصل إلى 1% من الناتج الداخلي الخام. وتكتسي هذه الموارد الاستثنائية، طابعا بنويا بما أن جزءا من موارد الخوصصة يوجه لدعم استمرارية صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سنة 2008. وقد بلغ هذا الادخار ذروته في سنة 2001 (4,2% من الناتج الداخلي الخام) نتيجة عائدات الخوصصة لشركة اتصالات المغرب.

• تراجع عجز الميزانية إلى 1,6% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط خلال الفترة 2003-2008 مقابل 2,9% بين سنتي 1998 و 2002. وقد تعزز تحسن المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة بفضل الإيرادات الاستثنائية التي ساعدت على استيعاب النفقات المهمة التي كانت بدورها استثنائية خلال هذه الفترة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سنتي 2007 و 2008 تميزتا بإنجاز فائض في الميزانية بنسبة 0,4% و 0,7% من الناتج الداخلي الخام على التوالي.

• انخفض عجز الميزانية (باستثناء مداخيل الخوصصة) من 4,1% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1998-2002 إلى 2,3% خلال الفترة 2003-2008.

التمويل والمديونية

• شهد التمويل الخارجي تدفقات سالبة في المتوسط السنوي للفترتين 1998-2002 و 2003-2008 بنحو 1,8% و 0,1% من الناتج الداخلي الخام على التوالي.

• تم تقليص معدل الدين المباشر للجزينة ليصل إلى 56% خلال الفترة 2003-2008 مقابل 66,4% خلال الفترة 1998-2002. باستثناء سنة 2005، السنة التي تزامنت مع دفع المتأخرات للصندوق المغربي للتقاعد والتعويضات الخاصة بالمغادرة الطوعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل الدين وصل إلى أدنى مستوى له خلال سنة 2008 مسجلا نسبة قدرها 47,3%.

• وتقلص معدل الدين الإجمالي الخارجي (الدين المباشر وضمان الدين) لينتقل من 46,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 1998 إلى 19,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2008. وخلال نفس الفترة، انخفض معدل الدين الخارجي المباشر للجزينة لينتقل بدوره من 32,5% إلى 10%. ويعزى انخفاض هذا المعدل بالخصوص إلى انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية وإلى التدبير النشط للدين الخارجي.

• تم بذل جهود كبيرة من أجل خفض الدين العمومي الخارجي المباشر، حيث انتقلت نسبة خدمة الدين الخارجي من الناتج الداخلي الخام (الفوائد فقط) من 1,6% سنة 2000 إلى 0,4% سنة 2008، وذلك بفضل تزامن الانخفاض المستمر لرصيد الدين مع انخفاض سعر الفائدة في السوق الدولية، بالإضافة إلى سياسة التدبير النشط للدين.

• عرف معدل خدمة الدين العمومي الداخلي (الفائدة فقط) بالنسبة للناتج الداخلي الخام انخفاضا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ في المتوسط 2,7% خلال الفترة 2003-2008، بدل 3% خلال الفترة 1998-2002.

• شهدت الإعانات عند الاستهلاك عن طريق الميزانية العامة للدولة ارتفاعا منذ سنة 1990، حيث انتقلت من 0,8% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1998-2002 إلى 2,2% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2003-2008. بالفعل لا تزال نفقات المقاصة تشكل عبئا على الميزانية العامة للدولة وتبقى شديدة التأثير بالصدمات الخارجية. بعدما كانت قيمتها تنذبذب في حدود 3 مليار درهم خلال نهاية العقد 90، ارتفعت هذه النفقات تدريجيا نتيجة الزيادات المتلاحقة في أسعار المواد الأولية والمحروقات في السوق العالمية. وقد ارتفعت هذه النفقات من 4,2 مليار درهم في عام 1998 إلى 31,5 مليار درهم في عام 2008.

الأرصدة

• عرفت نسبة الرصيد الأولي في الناتج الداخلي الخام، والتي تمثل نسبة رصيد الميزانية العامة قبل خصم الفوائد على الدين من الناتج الداخلي الخام، ارتفاعا طفيفا من 1,5% خلال الفترة 1998-2002 إلى 1,6% خلال الفترة 2003-2008. وقد عرفت تحسنا من سنة لأخرى لتصل إلى 3% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2008 مقابل عجز قدره 0,6% سنة 2005.

• سجل الرصيد العادي لميزانية الدولة (باستثناء حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة) تحسنا تدريجيا حيث مثل 3,9% من الناتج الداخلي الخام خلال

كل من الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات 49,7% و 16,8% على التوالي من مجموع هذه التكلفة.

وتعتبر الأنشطة العقارية أول المستفيدين من الإعانات غير المباشرة التي تقدمها الدولة، حيث أنها استفادت بنسبة 14,2% من مجموع النفقات الجبائية التي تم تقييمها برسم سنة 2009، أي ما يعادل 4,1 مليار درهم مقابل 3,1 مليار درهم برسم سنة 2005 أي ما يعادل 20,3% من مجموع النفقات الجبائية لهذه السنة. ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الفلاحة و الصيد البحري بمبلغ 3,8 مليار درهم، أي بنسبة 13,2% من قيمة النفقات الجبائية التي تم تقييمها برسم سنة 2009.

وفيما يخص التدابير التشجيعية المخولة سنة 2009، فإن النشاطات الاقتصادية تستفيد منها بنسبة 54%، والنشاطات الاجتماعية بنسبة 43%، والنشاطات الثقافية بنسبة 4%.

إن النفقات الجبائية التي تم تقييمها برسم سنة 2009 استفادت منها بالأساس المقاولات بنسبة 54% مقابل 35% بالنسبة للأسر.

المالية المحلية

ارتفع مجموع الإيرادات (إيرادات التسيير وإيرادات التجهيز) بنسبة 8,7% خلال الفترة 2003-2008، ليمثل 5,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. وتمثل هذه الإيرادات دون احتساب فائض السنوات السابقة ما يقرب من 45,2% من التحويلات برسم الضريبة على القيمة المضافة.

وخلال نفس الفترة، ارتفع مجموع النفقات (كلفة التسيير ونفقات الاستثمار) بوتيرة أكبر من الإيرادات، حيث بلغت نسبة نموها 10,9%، لتمثل بذلك 3,1% من الناتج الداخلي الخام. وتمثل نفقات التسيير 2% من الناتج الداخلي الخام، أما نفقات الاستثمار فتمثل 0,9% من الناتج الداخلي الخام.

وبذلك، سجل رصيد الميزانية للجماعات المحلية فائضا خلال الفترة 2003-2008، يقدر بنسبة 2,6% من الناتج الداخلي الخام و الذي يبقى مستقرا نسبيا من سنة لأخرى.

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

• إن الدين الخارجي المتعلق بالدائنين الثنائيين، والذي يشكل 53,8% من مخزون الديون الخارجية خلال الفترة 1990 إلى 1997، قد بلغ 43,3% خلال الفترة 1998-2000 و 38,9% خلال الفترة 2003-2008، في حين أن الديون المستحقة للمؤسسات الدولية (وخصوصا البنك الدولي) بلغت 27,6% و 37% و 47,3% على التوالي خلال نفس الفترات.

• وقد ارتفع مخزون الدين الداخلي للخزينة إلى 43,6% من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 2003 و 2008، مقابل 38,4% بين سنتي 1998 و 2002. وتشكل أديونات المزايدة على سندات الخزينة أكبر حصة من مجموع الدين الداخلي حيث مثلت 98,3% من إجمالي مخزون الدين الداخلي سنة 2008 بينما لم تكن تشكل سوى 15% سنة 1993، مما يدل على أن الخزينة لم تعد تلجأ إلى التمويلات الموجهة والامتيازات التي كانت تتمتع بها ويتم تمويلها بالكامل تقريبا حسب شروط السوق.

تقييم النفقات الجبائية

تأخذ الحوافز الضريبية شكل استثناءات بالنسبة للقاعدة الضريبية، حيث تشمل الاعفاءات الجزئية أو الكلية، والخصومات والتخفيضات من القاعدة الضريبية، وتخفيض المعدلات وخصم المؤن وتطبيق نظام الاهتلاك السريع. بالنظر إلى أهمية النقص المالي الذي تسفر عنه هذه الاستثناءات الجبائية، أقدمت وزارة الاقتصاد والمالية منذ السنة المالية 2005 على إنجاز تقرير سنوي من أجل تقدير حجم هذا النقص بالنسبة للميزانية العامة للدولة وذلك من خلال إجراء تقييم لهذه النفقات حسب نوع الضريبة أو الرسم، و حسب كل قطاع وكل مستفيد. ويمكن تحليل المعطيات الخاصة بالاستثناءات الضريبية في المغرب من استخلاص الاستنتاجات التالية :

• بلغ عدد التدابير الاستثنائية التي تم جردها خلال سنة 2009 ما يقرب من 393 مقابل 337 سنة 2005. من بين الاستثناءات المذكورة تم تقييم 51,4% منها في السنة المالية 2009 مقابل 49% سنة 2008، 43,4% سنة 2007 و 30,3% سنة 2005.

• وتقدر تكلفة هذه التدابير، برسم سنة 2009، بـ 28,7 مليار درهم، أي ما يعادل 3,9% من الناتج الداخلي الخام. وتشكل



شارع محمد الخامس، الحي الإداري، شالة - الرباط

الهاتف : 29 / 25 72 67 37 05 (212)

الفاكس : 26 72 67 37 05 (212)

Portail Internet : <http://www.finances.gov.ma>

Portail Intranet : <http://maliya.finances.gov.ma>